

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques et  
Commerciales de Gestion  
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

# الموضوع

تداعيات انهيار اسعار المحروقات على سعر الصرف  
من 1986-2015  
دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: نقود ومالية.

تحت إشراف الاستاذ:

د. بن الزاوي عبد الرزاق

من إعداد الطالبة:

لمنيبي سامية

الموسم الجامعي: 2015 / 2016

سورة التوبة

# شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي وفقني وأعانني وسدد خطاي لإنجاز هذا العمل

ثم لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز

هذه الرسالة وخاصة

الاستاذ المشرف بن الزاوي عبد الرزاق الذي لم يبخل عليا

بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد بالأخص موساوي سمية وأسماء درويش

# الأهـل والأحباب

« واخفض لهمل جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا »

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود أمي العزيزة

إلى من أنار لي درب الحياة وكان السبب في وصولي إلى ما وصلت إليه أبي الغالي

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأصدقاء.

## الملخص:

تناولت هذه الدراسة تقلبات أسعار البترول من خلال تسليط الضوء عليها كون صادرات الاقتصاد الجزائري تتركز بنسبة كبيرة على عائدات البترول، وعليه فان الدراسة الحالية تهدف إلى تحليل تقلبات أسعار البترول وآثارها على سعر صرف العملة الجزائرية، وذلك من خلال دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1986-2015، وما توصي إليه هذه الدراسة هو التنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري والتوجه إلى القطاعات البديلة ( خارج المحروقات) مثل قطاعي الزراعة والسياحة.

## الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الجزائري، البترول، أسعار البترول، أسعار الصرف.

## Résumer :

**Cette étude a porté sur les fluctuations des prix du pétrole sachant que ces dernières sont basées en grande proportion sur les revenus pétroliers. De ce fait, la présente étude, a pour objectif l'analyse des variations des prix de pétroles ainsi que leurs impacts sur le taux de change en Algérie, par le biais d'une étude statistique de la période comprise entre (1986-2015).**

**Cette étude préconise la diversification des exportations de l'économie algérienne et l'orientation vers d'autre secteur (hors hydrocarbures) telle que l'agriculture et le tourisme.**

## Mots clés :

**L'économie algérienne, pétrole, prix de pétrole, taux de change.**

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ - ب - ج - د	مقدمة
27-1	<b>الفصل الأول: مدخل عام للمحروقات</b>
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المحروقات
10-3	المطلب الأول: مفهوم المحروقات
12-11	المطلب الثاني: المحروقات كثرة اقتصادية
14-13	المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته
15	المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية
17-15	المطلب الأول: الاسواق العالمية للبترول.
19-17	المطلب الثاني: الطلب على البترول ومحدداته.
21-19	المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته.
22	المبحث الثالث: دور المحروقات في اقتصاديات بعض الدول النامية
23-22	المطلب الأول: دور المحروقات في الاقتصاد الفنزويلي .
26-23	المطلب الثاني: دور المحروقات في اقتصاد دول الخليج.
27	خلاصة الفصل
50-29	<b>الفصل الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف.</b>
29	تمهيد

30	المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف
31-30	المطلب الأول: مفهوم الصرف
34-32	المطلب الثاني: ماهية سعر الصرف
38-34	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف
39	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.
42-39	المطلب الأول: النظريات النقدية.
43	المطلب الثاني: نظرية الأرصدة.
44-43	المطلب الثالث: النظرية الانتاجية والفقاعات المضاربة.
45	المبحث الثالث: سوق الصرف
45	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.
46	المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف.
49-47	المطلب الثالث: العمليات التي تتم في سوق الصرف.
50	خلاصة الفصل
77-52	الفصل الثالث: تأثير أسعار البترول على سعر الصرف في الجزائر
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تطور استغلال الثروة البترولية في الجزائر.
54-53	المطلب الأول: من (1962-1971)
56-55	المطلب الثاني: من (1971-1986).
58-57	المطلب الثالث: من (1986-2000).
60-59	المطلب الرابع: من (2000- إلى يومنا هذا)
61	المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر.
61	المطلب الأول: من (1962-1971)
62	المطلب الثاني: من (1972-1986)
64-63	المطلب الثالث: من (1986-2000)
66-65	المطلب الرابع: من (2000- إلى يومنا هذا).
67	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر البترول على سعر الصرف في الجزائر.
69-67	المطلب الأول: دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية للدراسة.
72-69	المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
75-73	المطلب الثالث: تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف بدلالة سعر البترول.
76	خلاصة الفصل

78	الخاتمة
81	قائمة المراجع
85	قائمة الملاحق



## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	تاريخ اكتشاف البترول وعملياته المختلفة.	الجدول: (1,1)
10	الطلب على مصادر الطاقة الأولية.	الجدول: (2,1)
54	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي الوطني وتطوره.	الجدول: (1,3)
55	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.	الجدول: (2,3)
58	نظام استغلال البترول عبر مراحل الصناعة البترولية للجزائر للفترة (1986-1991).	الجدول: (3,3)
60	نتائج نظام استغلال البترول عبر نشاط الصناعة البترولية للجزائر للفترة (2004-2012).	الجدول: (4,3)
62	نسبة حصة العملات بالنسبة للسلة المكونة للدينار.	الجدول: (5,3)
64	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1986-2000).	الجدول: (6,3)
65	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2002-2015).	الجدول: (7,3)
70	نتائج اختبار ADF لكل سلسلة	الجدول: (8,3)
71	اختبار تكامل مشترك لأنجل وجرنجر	الجدول: (9,3)
72	اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	الجدول: (10,3)
72	اختبار السببية لجرنجر	الجدول: (11,3)
73	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	الجدول: (12,3)
74	تقدير معادلة المربعات الصغرى	الجدول: (13,3)

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	دور انتاج البترول وعملياتها المختلفة	الشكل: (1,1)
9	توزيع الطلب على المنتجات البترولية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم(ما يعادل مليون طن من البترول)	الشكل: (2,1)
36	آثار التضخم على سعر الصرف.	الشكل: (1,2)
37	أثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف.	الشكل: (2,2)
68	تطور أسعار الصرف خلال الفترة (1986-2015)	الشكل: (1,3)
69	استقرار السلاسل الزمنية لسعر الصرف في الفروق الثانية	الشكل: (2,3)
75	اثر سعر البترول على سعر الصرف خلال الفترة (1986-2015)	الشكل: (3,3)

## فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم: 1	جذور الوحدة.
الملحق رقم: 2	جذور الوحدة من الدرجة الثانية.
الملحق رقم: 3	جذور الوحدة من الدرجة الثانية.
الملحق رقم: 4	سببية جرنجر.
الملحق رقم: 5	جذور الوحدة لأسعار البترول عند المستوى الأول
الملحق رقم: 6	جذور الوحدة لأسعار الصرف عند الوحدة

مقدمة

## مقدمة

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الاستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وما زاد هذه الأهمية تطور الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إذ الملاحظ للعيان أن ثروة البترول جعلته يتخبط وغير مستقر، فلعنة الموارد جعلته يتعرض لصدمات بترولية عنيفة مثل صدمة 1986، ومنذ مطلع 2014 بدأت تنهوى أسعار البترول، جعلت الاقتصاد الجزائري يمر بأزمة مالية خانقة، نظرا لعدم وجود بدائل من الصادرات الأخرى خارج قطاع المحروقات وهذا الانهيار في الأسعار جعل العديد من المتغيرات الاقتصادية تتأثر مثل معدلات التضخم، معدلات البطالة، أسعار الصرف... إلخ، ولأن سعر الصرف يتأثر باحتياطي العملات الأجنبية ونتيجة لتأثر عائدات الربح البترولي تأثرت حصيلة التعاملات من العملات الأجنبية وهذا أثر على العملة الجزائرية بالسلب حيث تهافت أسعار صرف العملة الجزائرية تجاه العملات الأجنبية الأخرى في منتصف سنة 2015.

يشكل قطاع المحروقات النسبة البالغة في التجارة الخارجية بالجزائر، إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير العملة الصعبة التي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث إن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بأن قيمة الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن أغلبها من منطقة اليورو، وهذا ما يجعل الجزائر تواجه مشكلة الفوارق والتقلبات في سعر الصرف، ومما سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف تجعلنا نبحت في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة.

## الإشكالية:

ومن أجل تسليط الضوء على الموضوع نعدم إلى طرح الإشكال العام التالي: ما هي تداعيات تقلبات أسعار المحروقات على سعر الصرف في الجزائر؟

ولمحاولة الاجابة عن هذه الاشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع و التي هي كالتالي:

- ماهي أهمية قطاع المحروقات في إنعاش الاقتصاد الجزائري واستقراره؟
- ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار الصرف؟
- كيف تؤثر انخفاض اسعار الصرف على القوة الشرائية للعوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات:

1. يلعب قطاع المحروقات دور هام في تحقيق الانعاش الاقتصادي واستقراره.
2. انخفاض أسعار البترول يؤثر على الاقتصاد الجزائري.
3. تتأثر أسعار صرف العملة الجزائرية بتقلبات اسعار البترول.

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كون سعر الصرف يعد مؤشر من المؤشرات الاقتصادية، حيث يكتسي أهمية كبيرة كونه الوسيلة التي تتم بها المعاملات الدولية الخارجية للاقتصاديات المفتوحة، وتقلب هذا الأخير يؤثر على ميزان المدفوعات، وبما أن صادرات الجزائر معظمها من عائدات البترول فهذا الأخير يتأثر بتقلبه سواء كان بالإيجاب أو السلب.

### أهداف الدراسة:

- التعرف على الثروة البترولية
- التعرف على سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
- إبراز علاقة اسعار البترول بسعر الصرف في الجزائر..

### دوافع الدراسة:

ترجع اسباب اختيار الموضوع الى:

- رغبة شخصية في الدخول و البحث في عالم المحروقات.
- محاولة فهم آليات الصرف وتأثيراتها.

### منهج الدراسة:

تناولنا في هذا البحث المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف و للتطور التاريخي لأسعار البترول والذي يساعدنا في فهم الحاضر بالعودة إلى الماضي، إضافة إلى استخدام الاسلوب القياسي لتحديد العلاقة بين سعر البترول وسعر صرف الدينار الجزائري.

### الدراسات السابقة:

- اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، من اعداد الطالبة موري سمية، لسنة 2010 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، تلمسان.
- دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، لسنة 2008، جامعة الحاج لخضر، باتنة، من اعداد الطالب: بلقاسم سرايري.
- أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2012، من اعداد الطالبة أمينة مخلفي.

- فعالية اعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، لسنة 2015، من اعداد الطالبة زايدي حسبية.

### صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- جل المراجع التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة.
- نقص المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

### هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول المحروقات ومحددات أسعار البترول في الأسواق العالمية إضافة إلى دور المحروقات في اقتصاديات بعض الدول النامية، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنظريات المفسرة له، ثم إلى سوق الصرف والعمليات التي تتم فيه، أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى تطور استغلال الثروة البترولية في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، وإلى نظام سعر الصرف في الجزائر وتطوره التاريخي وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف وذلك من خلال دراسة وصفية لبيانات السلاسل الزمنية ثم اختبار استقرار السلاسل الزمنية ثم تقدير معادلة الانحدار لسعر الصرف بدلالة سعر البترول مستخدمين في ذلك برنامج Eviews9.

# الفصل الأول

## مفاهيم عامة حول المحروقات



## تمهيد:

إن المحروقات كانت ولا تزال المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهي تحظى باهتمام جميع دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لها، وقد تطور استخدام المحروقات وتنوعت استعمالاتها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، سواء من حيث تعدد مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالها المختلفة.

بتطور العصور أصبح لهذه المادة الخام اقتصاد بكونه علم قائم بذاته يدرس الندرة بكون البترول مادة ناضبة غير متجددة ويسعى إلى تلبية حاجات المجتمع منه، وسوق ينظم عمليات تبادل هذه السلعة، حيث تعرف أسعارها بالتغيرات المستمرة على مر الزمن وذلك لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على هذه الثروة وذلك بالتطرق إلى:

- مفاهيم عامة حول المحروقات.
- محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- دور المحروقات في اقتصاديات بعض الدول النامية.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المحروقات

تميز القرن عشرين بكونه عصر البترول حيث احتل البترول مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها.

اصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقبة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

### المطلب الأول: مفهوم المحروقات.

المحروقات تعتبر كثرة اقتصادية هامة تتركز عليها اقتصاديات بعض الدول خاصة الدول النامية مثل الجزائر وسنتناول في هذا المطلب كل من مفهوم المحروقات وأهمية وخصائص هذا المورد.

### الفرع الأول: تعريف المحروقات.

النفط أو البترول Pétrole كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر وتستخدم كلمة البترول بصورة عامة لتشتمل الزيت البترولي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت البترولي بأنه بترول في صورة سائلة، بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه بترول في صورة غازية ويتكون البترول من مركبات هيدروكربونية (أي أن أساسها الكيميائي عناصر الهيدروجين والكربون)، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع ويوجد البترول في سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على أصل البترول إلا أنه يرجع بعضهم أصل البترول إلى مواد عضوية، والبعض الآخر إلى مواد غير عضوية، إلا أنهم يتفقون على أن البترول يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاد.<sup>(1)</sup>

يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء، يتركب من الفحم والهيدروجين بصفة أساسية قابل للاشتعال ويحترق عند احتراقه طاقة مركزة وعالية جداً، سهل الضخ والتخزين والنقل والاستعمال نظراً لسيولته، له ألوان مختلفة حسب الموقع وظروف التخلق.<sup>(2)</sup> يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق-الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار.<sup>(3)</sup>

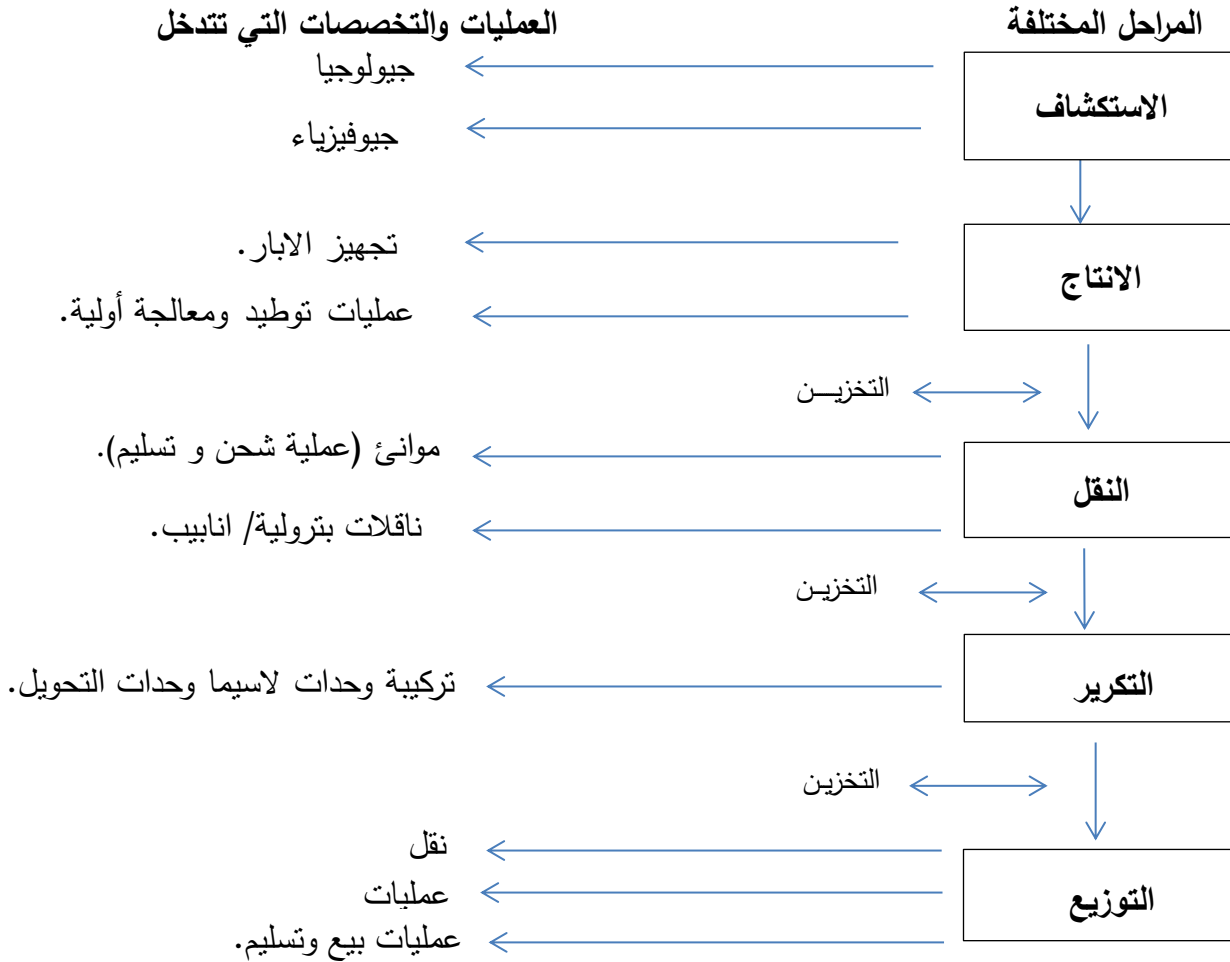
<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد و البيئة و الطاقة، جدة، الطبعة الثامنة 2014، ص161.

<sup>2</sup> زابدي حسبية، فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة بسكرة، 2015، ص13.

<sup>3</sup> بيوار خنسي، البترول أهميته، مخاطره وتحدياته، دار نارس للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2006، ص9.

تتطوي دورة إنتاج البترول على خمس مراحل هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق يمكن ايضاحها في الشكل التالي: (1)

الشكل (1,1): دورة انتاج البترول وعملياتها المختلفة.



المصدر: عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات والغاز الطبيعي، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2007-2008، ص24.

لقد تعرف الانسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي 3000 سنة، حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة أما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، ولكن مع ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول فأول بئر حفر كان في 27 اوت 1859. (2)

<sup>1</sup> عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات والغاز، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2008 ص24.  
<sup>2</sup> زايدي حسبية، مرجع سابق الذكر ص13.

الجدول (1,1): تاريخ اكتشاف البترول في عدد من دول العالم البترولية العربية منها والاجنبية.

التاريخ	البلدان
1859	الولايات المتحدة الامريكية
1875	مملكة رومانيا
1858	كندا
1873	القوقاز ( القيصرية)
1869	البيرو
1908	ايران
1911	مصر
1937	العراق
1983	الكويت
1943	المغرب
1956	الجزائر
1959	ليبيا

المصدر: <http://ar.wikipedia.org> consulter le 22/02/2016 à 19h00

الفرع الثاني: خصائص المحروقات.

يتميز نشاط قطاع المحروقات بصفة عامة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي النشاطات وخصائص أخرى خاصة بصناعة الغاز الطبيعي.  
أولاً: خصائص البترول.

للبنترول خصائص عديدة ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:<sup>(1)</sup>

1. يعتبر البترول مورداً ناضباً حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الاستخدام.
2. يتميز البترول بطبيعته الدولية مما يجعله مادة استراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (ولهذا نجد أن الاعتبارات الاستراتيجية تتدخل في قرارات الانتاج).
3. يتواجد البترول بكميات وفيرة في الدول النامية والتي تستهلكه بكميات قليلة بينما يتواجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية والتي تستهلكه بكميات وفيرة.

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص168.

4. تحيز التطور التكنولوجي للبتروك كمدرك للطاقة حيث يلاحظ أن التحولات التكنولوجية المعاصرة أدت إلى تزايد الاعتماد على البتروك بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.
5. يتميز البتروك بعدم التجانس، حيث تختلف أنواع البتروك المنتج من حيث الطاقة أو الشوائب مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر.
6. بالإضافة إلى اعتماد العمليات الإنتاجية على البتروك كمدرك للطاقة فإن هناك العديد من العمليات الإنتاجية التي تعتمد على مشتقات البتروك كمادة خام مثل صناعة البلاستيك المطاط، الأسمدة الأسطوانات الشمع، مواد التجميل، وغير ذلك.
7. تزايدت أهمية البتروك للنشاط الاقتصادي بحيث نجد أن علاقة استخدام البتروك بالتنمية الاقتصادية علاقة طردية وثيقة ونتيجة لهذه الأهمية فإن مرونة الطلب على البتروك منخفضة.

### ثانياً: خصائص الغاز الطبيعي

يشترك الغاز الطبيعي مع البتروك في كل الخصائص المذكورة من قبل، غير أنه للغاز الطبيعي خصائص إضافية تميزه، منها ما يعتبره عاملاً مساعداً على انتشار استغلال واستهلاك الغاز، ومنها ما هو خلاف ذلك:<sup>(1)</sup>

1. الغاز الطبيعي مصدر طاقة نظيف: حيث إن الرواسب التي يخلفها عند حرقه أقل بكثير مما تخلفه مصادر الطاقة الأخرى وخصوصاً البتروك، وهذه الميزة التي أعطت للغاز الطبيعي الأهمية التي له الآن في الأسواق الدولية.
2. يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والاحتراق الكامل أي بخلوه من الملوثات البيئية.
3. يعتبر عنصراً هاماً لصناعة الأسمدة والعديد من الصناعات الأخرى.
4. صعوبة نقل الغاز المسال وتخزينه: تخضع عمليات نقل وتخزين الغاز لشروط تقنية دقيقة حيث تقتضي معايير السلامة المحافظة على درجة التبريد أثناء فترة التخزين وعلى ظهر الناقل طول مدة النقل. وهذه الدرجة التي يتحول فيها غاز الميثان إلى سائل هي 160 درجة مئوية تحت الصفر، كما تفرض هذه المعايير أيضاً درجة ضغط محددة تختلف بين مرحلتي التخزين والنقل، ومن الواضح أن هذه الشروط تستلزم وضع تصاميم خاصة لمحطات التخزين وناقلات الغاز، ووفرة مواد معينة لاستعمالها في تصنيع هذه التجهيزات.

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة ورقلة سنة 2011-2012، ص 15.

5. سهولة استخلاص الهيدروكربونات: إن أسهل مصدر لاستخلاص الهيدروكربونات هو الغاز الطبيعي، وذلك أن تركيبته الكيميائية بسيطة، فهو لا يتألف سوى من مركبات عديدة.

6. صعوبة تصنيع الغاز الطبيعي: إن انخفاض كثافة الغاز الطبيعي مقارنة بالبتروكيمياويات يتسبب في ارتفاع تكاليف تصنيعه ونقله وتخزينه.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك و منتج للغاز الطبيعي، وفي عام 1976 كانت تستهلك نحو نصف استهلاك العالم من الغاز الطبيعي مما دفعها لتكون مستوردة له منذ ذلك الوقت ويلي الولايات المتحدة في الاستهلاك والإنتاج الاتحاد السوفيتي والذي يبلغ نصيبه من الاستهلاك 24% عام 1986.

### الفرع الثالث: أهمية قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد باعتبار أن كل من البترول والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة. أولاً: أهمية البترول الاقتصادية.

تعتبر فترة أواسط القرن التاسع عشر الفترة الزمنية الأولى لبروز وتزايد أهمية وفعالية البترول خاصة الاقتصادية منها على التطوير وتقدم الحياة الانسانية في عالمنا الحديث، و تنعكس هذه الالهية الاقتصادية للبترول في جوانب رئيسية عديدة هي كالاتي:

1. البترول مصدر رئيسي وحيوي للطاقة: حيث أن الطاقة أصبحت تمثل مظهراً ومؤشراً عاماً لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور المجتمع الانساني، فكمية ونوع الطاقة المستهلكة تعكس مقدار ومستوى ونوع ذلك التقدم. فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة وأنواع حديثة عكست وأعطت المؤشر الايجابي عن المستوى التطوري العالي والكبير لذلك البلد (كالدول المتقدمة صناعياً)، وعكس ذلك يكون تماماً في حالة انخفاض تلك الكميات المستهلكة (الدول النامية أو الزراعية).<sup>(1)</sup>

2. البترول مادة أولية وأساسية لنشاط اقتصادي وصناعي متنوع: يلعب البترول دوراً حساساً في وزن مختلف النشاطات الاقتصادية حيث يمثل المصدر الأساسي للطاقة الأولية في العالم بحصة سوقية تزيد عن 36% ويمثل ما نسبته 95% من الطاقة المستعملة في قطاع النقل، ومن 1,5% الى 2% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وبين (6-8)% من التجارة العالمية.

أ. مكانة البترول في قطاع الصناعة: حيث أن البترول ليس مقتصرًا على عملية إنتاجية واحدة، بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة والتمتيزة عن بعضها البعض، رغم كون المادة

<sup>1</sup> زايدي حسيبة، مرجع سابق الذكر ص25.

الأساسية لنشاطهم الصناعي هو البترول ومنتجاته، وذلك بدءاً من الصناعة البترولية الاستخراجية إلى الصناعات البتروكيمياوية المتعددة (صناعة الأسمدة، المطاط الصناعي المستحضرات الطبية والمبيدات مواد التجميل، مواد وادوات الكتابة...).

وباعتبار أن البترول يدخل كمنتج وسيط في كل الصناعات والانشطة الاقتصادية فهو يساهم في تكوين وزيادة الدخل القومي، فضلاً عن كونه يتيح فرص عمالة ولا بد من العمل على استمرار هذا الدور ودعمه.<sup>1</sup>

ب. مكانة البترول في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن يطلق عليه اسم " البترو-زراعة" و ذلك لسببين رئيسيين هما:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.
- استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي.

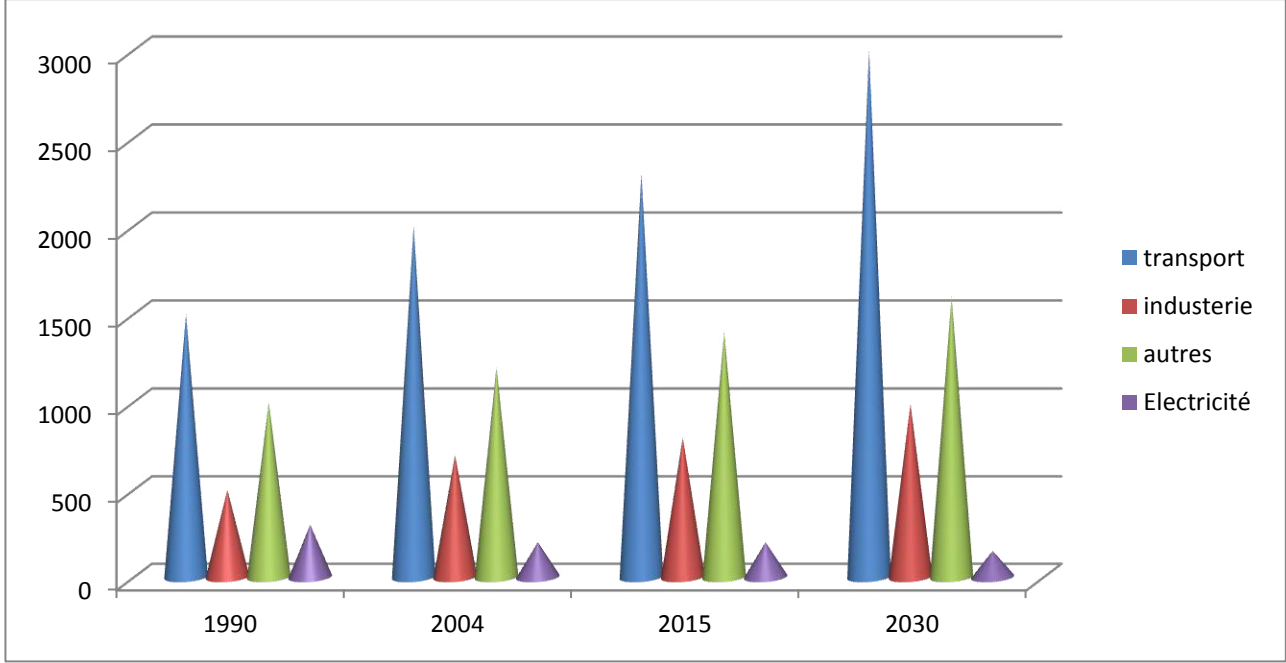
ت. مكانة البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعا تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الاجنبية تشتري من الاسواق العالمية أكثرية البترول المستخدم في البلدان النامية ومن ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباح خيالية، ففي سنة 1984م قدرت الارباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالى 27 مليار دولار كان نصيب الاحتكارات الامريكية منها 20 مليار دولار خلال سنوات 1974-1983م، حولت الشركات البترولية الامريكية الى بلدها الأم مقدار 110 مليار دولار كريح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية الى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.<sup>2</sup>

الشكل الموالي يبين حصة بعض القطاعات الاقتصادية (الصناعة، النقل، الكهرباء، قطاعات أخرى)

<sup>1</sup> قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الشلف، سنة 2009، ص 33.

<sup>2</sup> زايدي حسيبة، مرجع سابق الذكر، ص 27.

الشكل رقم(1,2): توزيع الطلب على المنتجات البترولية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم(ما يعادل مليون طن من البترول)



المصدر: زايدي حسيبة، فعالية اعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، سنة 2015، ص 27.

نلاحظ من الشكل أنه هناك تزايد في قطاع النقل والصناعة خلال الفترة 1990-2015 ومن المتوقع الاستمرار في هذه الزيادة الى غاية 2030، في حين كان نلاحظ انخفاض مستمر بالنسبة لاستخدامات قطاع الكهرباء. ولذلك يبقى الطلب العالمي على البترول متزايدا رغم البدائل الطاقوية المتاحة. يحظى البترول بالامتياز ليس فقط في استخدامه كطاقة مهمة واستراتيجية ولكنه أيضا يعتبر الطاقة الأرخص والأقل كلفة من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة، وكذلك لتعدد مشتقاته واستخداماته، حيث تقدر أنواع المنتجات المستخرجة والمشتقة من البترول بالآلاف التي تستعمل بطريقة أو بأخرى وهو ما يجعل منه دون شك السلعة المتعددة الأغراض والاستعمالات، بالإضافة إلى تعدد منافعه وتنوع استعماله في مجالات اساسية: زراعة، صناعة وخدمات يحظى بمزايا تنافسية لا يجاريه فيها اي مصدر من مصادر الطاقة الأخرى وهذا ما يفسر تزايد الطلب عليه.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة باتنة 2008، ص 17.



الجدول الموالي يبين الطلب على مصادر الطاقة الأولية أين يبقى الطلب العالمي على البترول محتلا الصدارة بمتوسط نمو سنوي 1,6%.

الجدول(1,2): الطلب على مصادر الطاقة الأولية.

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي % 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1,4
البترول	2450	3604	4272	5769	1,6
الغاز الطبيعي	895	2085	277794	4203	2,4
الطاقة النووية	29	674	753		0,1
الطاقة المائية	104	228	274	703	1,6
الطاقات الأخرى	73	233	336	366	3,3
المجموع	4999	9179	11132	15267618	1,7

المصدر: زايدي حسبية، فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية،(غير منشورة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، 2015، ص28.

### ثانيا: أهمية الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي هو خليط من الغازات القابلة للاحتراق، والتي تتغير نسبتها ومكوناتها من حقل إلى آخر. حيث أن خاصية الاحتراق تولد لنا قدرا كبيرا من الطاقة، فقد اكتسب الغاز أهميته الاقتصادية منذ اكتشافه سنة 1920، وقد بقي الغاز المنتج حتى الحرب العالمية الثانية في معظمه غازا مرفقا، وهو ما برر إحراقه وإهداره على النحو السائد في تلك الفترة، وذلك لأن أسواق الاستهلاك كانت بعيدة عن استيعاب الكميات المنتجة كما أن وسائل نقله لم تكن متطورة، غير أن زيادة الطلب على الطاقة وتطور مجال استخدام الأنايبب كواسطة لنقل الغاز أسهم في ازدياد انتاجه والبحث عنه وبالتالي احتل الغاز مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة. يعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن الوقود المثالي في الاستعمال لما يتصف به من خصائص<sup>(1)</sup> كذلك تعتمد بعض صناعات البلاستيك والألياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على الميثان وهو أحد مكونات الغاز الطبيعي.

في السنوات الأخيرة أمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، إذ تضافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل، سواء كان في النقل العام أم البضائع لمسافات قصيرة

<sup>1</sup> مخلفي أمينة، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث-عدد 2011/09، جامعة ورقلة، ص222.

وبذلك يمكن أن يساهم استهلاك الغاز في تحسين الظروف البيئية نتيجة انخفاض المنبعث من غازات الاحتباس الحراري.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: المحروقات كثرة اقتصادية.

للثروة البترولية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الاستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهو المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي، حيث أن علم الاقتصاد الحديث ويرأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال ألدمان وفرانكل اعتبارا بأن الطاقة أصبحت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج الى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل، كذلك لا فائدة منه دون طاقة، فارتبط بذلك "تمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي".<sup>(2)</sup>

بهذا فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، ونجد الطاقة البترولية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا أوفر وأفضل واسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدمي... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي وبهذا أصبح البترول هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.<sup>(3)</sup>

لقد غيرت الثروة البترولية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار وتحريك المكينة الزراعية، وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون بترول، هذا البترول والذي بعد تكريره يتم الحصول على عدد من المنتجات المهمة. ومن بين هاته المنتجات وأهمها نجد:<sup>(4)</sup>

**1. الجازولين:** يعتبر أكثر المنتجات البترولية استخدمها في حركة المواصلات البرية خاصة السيارات ويشتمل الجازولين على أنواع الوقود السائل القابلة للتبخر وأهم مؤشرات جودة الجازولين نسبة المحتوى من أوكتان التي تحدد درجة منع خلخلة المحرك.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية بيروت 2006، ص156.

<sup>2</sup> عيسى مقلد، مرجع سابق الذكر، ص14.

<sup>3</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012-2013، ص69.

<sup>4</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص202.

**2. الكيروسين:** ظل الكيروسين أهم منتجات النفط لفترة طويلة من الزمن، وهو سائل لا لون له وهو أقل قدرة من الجازولين على التبخر والاشتعال ويستخدم في الاضاءة في كثير من الدول النامية وفي الطائرات ذات المحركات النفاثة وأهم مؤشرات جودة الكيروسين المحتوى الكبريتي.

**3. الديزل:** يعتبر الديزل أحد المنتجات النفطية المتوسطة ويستخدم كوقود لبعض السيارات أو وسائل النقل الأخرى كالمطارات كما يستخدم الديزل في الآلات البطينية كالمسفن ومضخات الري.

**4. مواد التزييت والتشحيم:** هي من المنتجات النفطية الثقيلة وتعتبر من المتطلبات الضرورية للصناعة الحديثة ووسائل النقل لتخفيف حدة الاحتكاك في أجزاء الآلات والمعدات والمحركات المتحركة وتسهيل حركتها وامتصاص الحرارة المتولدة، كما تستخدم لوقاية المعادن من التآكل.

**5. الاسفلت:** هو مادة شديدة اللزوجة أو شبه صلبة في درجة الحرارة العادية وتزداد درجة لزوجته مع ارتفاع درجة الحرارة أو عند خلطها بالكحول، ويستخدم في أعمال البناء ورصف الطرق والمطارات والسدود وبعض الاستخدامات الصناعية وأهم مؤشرات جودته درجة اللزوجة.

إن تصنيع البترول أمد البشرية بمنتجات لم تكن تعرفها من قبل مثل البلاستيك والمطاط الصناعي الأصباغ الألياف الصناعية، المنظفات، الأدوية، العوازل المائية والحرارية والمبيدات الحشرية وغير ذلك.

شملت الأهمية الاقتصادية للثروة البترولية العديد من القطاعات الاقتصادية يمكن ابرازها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

**1. أهمية الثروة البترولية في القطاع الصناعي:** يعتبر البترول الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة، مما يؤدي الى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي فالبتترول يستخدم كمادة لتغذية صناعة لمعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج.

**2. أهمية الثروة البترولية في قطاع النقل:** يعتبر قطاع النقل العمود الفقري أو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفروعه، فقطاع النقل هو أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يساعد في إيصال السلع و الخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت سلع صناعية أو زراعية أو حتى مواد أولية أو غيرها من مناطق الانتاج والاستخراج الى مناطق الاستهلاك والاستعمال النهائي، ويساهم قطاع النقل أيضا في تطوير القطاع السياحي و الخدمي وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**3. أهمية الثروة البترولية في القطاع الزراعي:** ظلت الزراعة ولعقود طويلة من الزمن تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وتتم بطرق بدائية، وفي مختلف مراحلها الإنتاجية، ولكن وبعد قيام الثورة

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، مرجع سابق الذكر، ص70.

الصناعية توالى الاختراعات في مجال المكننة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاه أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف البترول وهذا ما باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية والتي ساهمت وإلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي.

### المطلب الثالث: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

تصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية عالمية وفقا للنظام الدولي بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.<sup>(1)</sup>

لقد تأسست هذه المنظمة يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية (السعودية، إيران العراق، الكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية (بغداد) واتخذت من جنيف مقرا لها قبل انتقالها إلى فيينا وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات البترول الكبرى والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج، فهو عبارة عن تجمع أنشأ بغرض ضمان حقوق الدول المنتجة في صناعة البترول التي مانت تخضع وقتها للاحتكارات العالمية.

كان الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأوبك هو تنسيق السياسات البترولية للدول الاعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين التصدير للدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

قد أقر دستور المنظمة في شهر يناير 1961 تحديد الأهداف الرئيسية لها في:<sup>(2)</sup>

1. توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2. العمل على استقرار اسعار البترول في الأسواق العالمية.

3. فرض رقابة على ثرواتها البترولية .

4. تطوير الخبرات الفنية.

<sup>1</sup> [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com) consulté le 03-04-2016 à 00h02

<sup>2</sup> عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص75.

5. تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك والشركات العالمية للبتترول.

6. حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها.

7. فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الارباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

رغم التباين في الأوضاع السياسية والاجتماعية لأقطار الأوبك، فقد كان هناك قدر كافي من التعاون المنظم فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للبتترول وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين هما: (1)

✓ مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل

قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج.

✓ يبقى كل قطر مع ذلك حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويتبنى

السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

باحترام هذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، حيث استطاعت المحافظة

على قوتها وتماسكها، وكان لها ولا يزال حضور وتأثير واضحان.

<sup>1</sup> زايدى حسيبة، مرجع سابق الذكر، ص 42-44.

## المبحث الثاني: محددات أسعار البترول في الاسواق العالمية للبترول.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الاسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

### المطلب الاول: السوق العالمية للبترول.

السوق العالمية للبترول هو مكان جغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة فإدراك وتحديد أهم العوامل المؤثرة في السوق العالمي للبترول يتطلب وصف شامل ودقيق عن هذا السوق من خلال دراسة أنواع هذه الأسواق ومميزاتها.

### الفرع الأول: أنواع الاسواق العالمية للبترول.

يوجد نوعين من اسواق البترول نذكر منها:

#### 1. الاسواق الفورية للبترول: عرفت صناعة البترول الاسواق الفورية ( مواقع الاسواق الفورية: سوقي خليج

المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من الفوائض البترولية بأسعار منخفضة، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية من البترول، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الاسعار المعلنة.<sup>(1)</sup>

في منتصف الثمانينات أدي الاختلال الحاصل الى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية الى مرتبة متزايدة حتى صارت الاسعار المتعامل بها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار هذه الاسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.<sup>(2)</sup>

#### 2. الأسواق المستقبلية للبترول ( الآجلة): عرفت الأسواق المستقبلية ( الأسواق المستقبلية هي: بورصة نيويورك

التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 247.

<sup>2</sup> موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، سنة

لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر هذه الاسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبتروول فلا تنتعش إلا في ظل تذبذب الأسعار وعدم استقرارها. وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7,3 ألف عقد ليرتفع الى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، وهذا ما يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء البتروول لمواجهة احتياجاتها الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم ما يخدم مصالحهم مستخدمة في ذلك شاشات الكمبيوتر في نيويورك لندن سنغافورة.<sup>(1)</sup>

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ. السوق البتروولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبتروول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

ب. السوق البتروولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصة، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البتروول الخام والمنتجات البتروولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البتروولية العالمية بإنجلترا.

**الفرع الثاني: مميزات الأسواق العالمية البتروولية.**

تتميز الأسواق البتروولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي كالآتي:<sup>(2)</sup>

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للبتروول من خلال منظمة الأوبك الدول الصناعية المستوردة للبتروول من خلال منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي OCDE
- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الاجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام البتروول لا يمكنها التحول عنه الى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، وذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول الى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

<sup>1</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر، ص91.

<sup>2</sup> سعد الله داود، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2013، ص71.

• تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للبترول بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول.

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في: (1)

✓ أنها سوق أكثر تنافسية: بحيث تتميز بحرية بيع و شراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

✓ أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الاسعار.

✓ أنها سوق غير مستقرة: يرجع ذلك الى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلى عليه في شتى المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الاسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق البترولية والتي تترك أثرا واضحة على الاسعار، ولهذا الأمر أسباب عديدة أهمها:

1. انتقال سلطة تسعير البترول الى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات والتلاعبات وغيرهما.
2. إن للتأثير النفسي و العوامل السيكلوجية دورا أكبر من أساسيات العرض والطلب ودون أسباب منطقية وقد يصل هذا التأثير أحيانا الى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

### المطلب الثاني: الطلب البترولي ومحدداته.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الطلب البترولي ومحدداته في السوق.

#### الفرع الأول: مفهوم الطلب البترولي.

يتحدد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

<sup>1</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر ص92.



نظرا لكون حاجات الأفراد متزايدة فقد شهد الطلب على البترول نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على البترول مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات التي من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على البترول.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: محددات الطلب البترولي.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:<sup>(2)</sup>

**1. النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4,7% عام 2000 ليرتفع إلى 5,9% عام 2004.

صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على البترول، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75,7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على البترول 82,2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.

**2. الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات البترولية مما يدفع بالدول المستهلكة إلى التسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.

**3. المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة من أجل تدفئة البيوت و المصانع و غيرها، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من البترول بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

**4. النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبير و متزايد أدى إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2,5 مليار نسمة استهلكوا 11,7

<sup>1</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر، ص93.

<sup>2</sup> سعد الله داود، مرجع سابق الذكر، ص24 ص25.

مليار برميل بترول، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96,2 مليار برميل بترول، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 الى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل.<sup>(1)</sup>

بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للبتترول يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون ما يقارب 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

**5. أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للبتترول إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على البترول، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة البترول نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية، والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها إضافة الى صعوبة نقلها.

جميع هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالبتترول.

### المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته

سنتناول في هذا المطلب العرض البترولي ومحدداته.

#### الفرع الأول: مفهوم العرض البترولي.

يقصد به تلك الكميات الممكن عرضها من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو لطرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.<sup>(2)</sup>

#### الفرع الثاني: محددات العرض البترولي في السوق البترولية.

<sup>1</sup> موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان سنة 2014-2015، ص 32.

<sup>2</sup> زايدي حسيبة، مرجع سابق الذكر، ص 51.

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للبتترول سواء بالانخفاض أو بالارتفاع وتختلف درجة تأثيرها من عامل لأخر، ومن أهم هذه العوامل نجد: (1)

1. **الاحتياطات والطاقة الانتاجية:** تعتبر الاحتياطات و الطاقة الانتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبتترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد بإمكانية حصول زيادة في الانتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الانتاجية.

2. **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر البتترول يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق البتترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3. **المستوى التكنولوجي والتفني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البتروولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات بتروولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبتترول.

4. **المصادر البديلة للبتترول وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للبتترول دورا هاما في العرض البتروولي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البتروولي فينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5. **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البتروولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للبتترول عدة اختلالات بدءا من الأزمة البتروولية الاولى سنة 1973 ثم 1979، 1980، ومع بداية الألفية أصبح البتترول هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6. **السياسات البتروولية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للبتترول عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للبتترول يمكن اختصارها كالاتي: (2)

أ. سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البتروولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

<sup>1</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر ص 96.

<sup>2</sup> حسين عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 64.

- ب. سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية من الثمانينات.
- ت. سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

### المبحث الثالث: دور المحروقات في اقتصاديات بعض الدول النامية.

يعتبر البترول القاطرة الرئيسية للتنمية في الدول المصدرة، وجميعها من الدول النامية التي تمول احتياجاتها التنموية من خلال الإيرادات البترولية المتحققة من تصديره، وعلى الرغم من وجود تباين واضح في حجم قطاع البترول لدى كل دولة، إلا أن قطاع البترول يظل محددًا أساسيًا من محددات التنمية في كافة الدول المصدرة له، إذ يرتبط قطاع البترول بالتنمية في الدول المصدرة من خلال استخدامه كمصدر للطاقة ومادة أولية للاستهلاك المحلي، وعن طريق مساهمة العوائد المالية الكبيرة المتحققة من جراء الصادرات إلى الأسواق العالمية وإنفاق عوائد البترول في تغطية الانفاق الاستثماري وتمويل مشاريع التنمية المختلفة.

**المطلب الأول: دور المحروقات في الاقتصاد الفنزويلي.**

تتدرج الصناعة البترولية في فنزويلا ضمن الصناعات قديمة النشأة، حيث ولدت في بداية القرن الماضي على يد الشركات البترولية العالمية آنذاك وبالأخص الشركة الأمريكية Standard oil of Jersey وشركة شل الهولندية، ومنذ ذلك العهد إلى يومنا هذا لم تتوقف الصناعة البترولية الفنزويلية من التطور والازدهار.

**المرحلة الأولى:** بدأت مرحلة البحث والاستكشاف في فنزويلا منذ سنة 1908، وتعززت خاصة بعد إصدار الولايات المتحدة قانون شرممان سنة 1911 الذي هدف لمكافحة احتكار نشاطات الصناعة البترولية، مما سمح للشركات البترولية العالمية وعلى رأسهم الأمريكية والهولندية اللجوء إلى البحث عن استكشافات الذهب الأسود خارج قطرها الوطني، واتخذت فنزويلا قطبا لهذا الغرض.

وقد تبينت نجاحات نتائج الاستكشافات البترولية في فنزويلا في سنة 1914 أي سنة اندلاع الحرب العالمية الأولى عن طريق منح غومز امتيازات بترولية تحوى تنازلات عديدة إلى أقرب اصدقائه، وقم هؤلاء بدورهم ببيعها ونقلها إلى الشركات البترولية الاجنبية وعلى رأسها الشركة الهولندية شال، حيث عملت هذه الأخيرة في مشروع التنقيب لأراضي فنزويلا يوم 15 أبريل 1914، والتي كللت بالنجاح في اكتشاف أول حقل بترولي فنزويلي يدعى Zumaque على ساحل بحر الكاريبي أو بحيرة ماراكي بو. (1)

شجع هذا الاكتشاف الكثير من الشركات البترولية العالمية إلى غزو فنزويلا بحثًا عن امتلاك امتيازات بترولية إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى عملت على كبح أعمال البحث والاستكشافات البترولية، واعيدت ممارسة نشاطات الصناعة البترولية في فنزويلا سنة 1918، وهي السنة التي أدرج فيها البترول الفنزويلي لأول مرة ضمن احصائيات الصادرات الوطنية بقيمة 21194 طن متري، ومنذ ذلك الحين دخلت فنزويلا ضمن الدول المالكة لمورد البترول والممارسة الصناعة البترول بمراحل كاملة.

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، مرجع سابق الذكر، ص88.

**المرحلة الثانية:** إن نجاح الاستكشافات البترولية في فنزويلا منذ سنة 1914 ومن ثم ولادة الصناعة البترولية جعلت الحكومة الفنزويلية تسن قانون خاص يتعلق بكيفية تسيير وإبرام العقود مع الشركاء الأجانب تسديد الضرائب وغيرها من الإجراءات الخاصة بالطاقات غير المتجددة، إلا أن هذا القانون لم يحظى بالقبول من طرف الشركات الأجنبية، حيث أجبر الرئيس السابق بتعديله بقانون 19 جوان 1922 المتعلق بالإطار القانوني والضريبي للمتعاقدين.

رغم نقائص هذا القانون إلا أنه سمح بازدهار صادرات البترول الفنزويلية، حيث سجلت زيادة في نسبة الصادرات من 1,9% إلى 91,2% خلال فترة (1920-1935)، مما جعلها في سنة 1929 تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للبترول بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأدرجت بذلك ضمن أكبر الدول العالمية المصدر للبترول. ومنه نستخلص أن قطاع البترول يلعب دورا رئيسيا في توفير عائدات نقدية، إذ يعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية الفنزويلية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: دور المحروقات في الاقتصاد الخليجي.

عاصر اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال فترة تقل عن خمسة عقود من الزمن تطورا فريدا ليتحول معه من اقتصاد فقير ومحدد إلى اقتصاد قوى وقادر على تمويل احتياجاته التنموية ودفع التنمية الاقتصادية من خلال خطط تنموية طموحة إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية. وحيث أن الاقتصاد السعودي مرتبط بصورة كبيرة بالقطاع البترولي، يمكن تقسيم مراحل نمو الاقتصاد تبعا لنمو العوائد البترولية كما يلي:<sup>(2)</sup>

**المرحلة الأولى:** وتبدأ من أكثر من خمسين عاما وقبل اكتشاف البترول حيث كانت المؤشرات الاقتصادية تدل على كون المملكة أفقر بلدان العالم اقتصاديا. فمتوسط دخل الفرد كان أقل من مثيله في عدة دول نامية، وإيرادات الدولة كانت مقصورة على رسوم الحج والعمرة وكانت تعاني من تقلبات كبيرة ملوثة، ونحو 90% من السكان يعملون في قطاع الرعي والزراعة وصيد السمك، وزاد الأمر سوءا قيام الحرب العالمية الأولى وانتشار آثار الكساد الكبير التي انعكست على أعداد الحجاج سلبا مما أدى إلى انخفاض عائد الدولة، وفي عام 1923 بدأت أولى محاولات البحث عن البترول في المملكة بواسطة المغامر الاقتصادي النيوزيلندي (فرانك هولمز) الذي أسس شركة لاكتشاف وتطوير المصادر البترولية ولكنها فشلت في الوفاء بالتزاماتها المالية نحو الحكومة السعودية فأنهاى امتيازها عام 1928.

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص76.

<sup>2</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص537.

وفي عام 1922 حصلت شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) على امتياز التنقيب عن البترول في المملكة ووقعت اتفاقية مع المغفور له الملك عبر العزيز ثم اشتركت مع شركة تكساس أويل بمناصفة التنقيب والامتياز وفي 19 ماي 1932 بدأت عمليات الحفر في الأحساء.

**المرحلة الثانية:** في عام 1938 أعلنت شركة سوكال عن اكتشاف البترول في بئر رقم 7 بالمنطقة الشرقية (بالإضافة إلى اكتشاف بعض الذهب في المنطقة الغربية) ولم يتجاوز معدل إنتاج الزيت الخام النصف مليون برميل في عام 1938، وفي عام 1939 بلغ إنتاج الزيت الخام 3,9 مليون برميل ليتم أول شحن تجاري للبترول من ميناء راس تنورة. وبهذا بدأ الاعتقاد بأن المشاكل المالية للمملكة قد وجدت حلا ولكن بعد أربعة شهور قامت الحرب العالمية الثانية ليتوقف إنتاج البترول لعدة شهور. وزاد الأمر سوءا بانخفاض عدد الحجاج إضافة على الشتاء الجاف في 1940 والذي ترك أثرا سيئا على قطاع الرعي والزراعة، فواجهت المملكة آنذاك أقصى الظروف الاقتصادية ولكن رغم سوء الاحوال الاقتصادية في بريطانيا قامت الحكومة البريطانية بمنح المملكة بعض القروض المالية، ونتيجة لعدم كفاية هذه القروض قامت المملكة بطلب 30 مليون دولار من شركات البترول ولكنها لم تلب هذا الطلب واكتفت بالوساطة مع الحكومة الأمريكية التي منحت المملكة قرضا بعد سنتين، وبحلول عام 1948 بلغ حجم العائدات 85 مليون دولار مما أعطى المملكة فرصة للاستثمار في البلاد.

**المرحلة الثالثة:** تبدأ هذه المرحلة في أول يناير 1951 عندما زادت الحكومة السعودية حصتها في ارباح إنتاج البترول التي تدفعها الشركات كضريبة على الارباح المحسوبة على أساس الأسعار المعلنة. وخلال الخمسينات كان القطاع البترولي يزود الدولة بأكثر من 85% من احتياجات الميزانية وأكثر من 90% من احتياجات الدولة من العملات الأجنبية وقد دعمت هذه العوائد عمليات التنمية الاقتصادية، حيث استخدمت معظم العوائد البترولية في بناء التجهيزات الأساسية، ونتيجة لعدم وجود خطط تنموية فقد أدى انخفاض عوائد البترول أثر اغلاق قناة السويس عام 1956 إلى انخفاض أرصدة العملات الأجنبية لدى المملكة مما دفعها للاقتراض من بعض الدول والتجار الأثرياء في المملكة، ولهذا كان من الضروري اتباع سياسات اقتصادية للتحكم في هذا العجز المالي أثناء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

**المرحلة الرابعة:** وتبدأ هذه المرحلة بإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في سبتمبر 1960 ففي أوائل 1960 لاحظت المملكة وبقية الدول المصدرة للبترول أن عوائدها الضريبية تقل عن 25% من العوائد الضريبية للدول المستوردة للبترول. كما أن ارتفاع إنتاج البترول بصورة كبيرة نتيجة للاكتشافات الجديدة

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص538.

بالإضافة إلى نمو الطلب العالمي على البترول وإعادة فتح قناة السويس أدى إلى توسيع الفجوة بين الأسعار المعلنة والأسعار السوقية. ولهذا لجأت الشركات البترولية إلى القيام بعدة تخفيضات في الأسعار المعلنة نتج عنه قيام السعودية وفنزويلا الكويت، إيران والعراق بإعلان انشاء منظمة أوبك لتحقيق من بينها: المحافظة على الأسعار المعلنة عند أعلى حدود ممكنة. واستمر دور أوبك محدودا حتي بداية السبعينات، فقد اجبرت الشركات البترولية على التفاوض مع أوبك بصورة جماعية وتوقيع عدة اتفاقيات للمشاركة. ولهذا فقد حقق الاقتصاد السعودي تقدما ملحوظ وزادت عوائد الدولة عن انفاقها، وبحلول عام 1972 أدرك العالم أن الموارد المالية لا تعتبر أحد القيود على التنمية الاقتصادية في المملكة، فقد بلغ حجم عائدات البترول 2745 مليون دولار.<sup>(1)</sup>

**المرحلة الخامسة:** بدأت هذه المرحلة في أكتوبر 1973 وهي مرحلة استخدام البترول كسلاح سياسي وما تبعه من ارتفاع أسعار البترول من 2,479 دولار في 1972 إلى 5,036 دولار في 1973 ومن 11,651 دولار في 1976 إلى أكثر من 35 دولار للبرميل من الزيت العربي الخفيف في نهاية السبعينات. وقد أدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى زيادة العوائد البترولية من 2797 مليون دولار في 1972 إلى 4340 مليون في 1973 ثم إلى 22574 مليون في عام 1974 ثم إلى 48435 مليون في 1979 ثم إلى 1,1813 مليون دولار في سنة 1981. ولقد فتحت هذه العوائد البترولية الضخمة أمام المملكة أفقا للتنمية الاقتصادية وتوسيع القاعدة وتويعها، وبدأ الاقتصاد السعودي في تجميع أرصدة العملات الأجنبية التي ارتفعت من نحو 1200 مليون دولار في 1973 إلى أكثر من 40 مليون دولار في نهاية 1975 مما أدى إلى انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد عن القدرة على تجميع الأرصدة الأجنبية، ولهذا فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في المملكة ليمائل مثيله في الدول المتقدمة.

**المرحلة السادسة:** تبدأ هذه المرحلة في 1982 حيث بدأت أزمة الثمانينات في الوضوح في صورة عرض البترول نتيجة لتزايد انتاج المصادر البديلة للبترول في الطاقة، وانكماش الطلب العالمي نتيجة لسياسات حفظ وترشيد استهلاك البترول، ولكساد النشاط الاقتصادي العالمي مما دفع بأسعار البترول إلى الانخفاض مما أدى إلى تخفيض عائدات الدول المنتجة من البترول، حتي بلغت هذه العائدات في السعودية 7,479 مليون دولار سنة 1982 بعد أن كانت تبلغ 1,1813 مليون دولار في 1981 ففي السنوات ما بين 1979 و 1981 فقدت المملكة حوالي 75 مليون دولار من إيرادات صادرات الزيت. وخلال الفترة الممتدة ما بين 1981-1985 انخفضت الاسعار وزاد الانتاج في السوق العالمي مما أدى إلى خسارة المملكة نحو 34 مليون دولار ونتيجة لانخفاض عائدات البترول، فقد بدرت معادلات النمو الاقتصادي في التزايد بمعدلات متناقصة ولكنها

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص538، ص539.



أكثر قدرة على الاستمرارية ولكن لحسن الحظ كانت المملكة قد انتهت من مشاريع التجهيزات الأساسية التي تتطلب اعتمادات ضخمة، مما سهل على المملكة طريق الدخول في مرحلة تمكنها من تحقيق معدلات النمو الطبيعية والمستقرة، والاعتماد بصورة كبيرة على القطاعات الانتاجية غير البترولية بحيث تستطيع المحافظة على مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية بمستوى أقل من الانفاق الحكومي كما أن ما حققته المملكة من انجازات تنموية مهد الطريق أمام القطاع الخاص ليزيد من دوره في بناء وتنمية الاقتصاد السعودي في المستقبل. (1)

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق الذكر، ص546.

## خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال دراستنا لهذا الفصل أن البترول هو من أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له أن يسيطر على الثروة البترولية التي تتركز اساسا في دول الشرق الأوسط والذي تحتوى أراضيها على ما يقارب ثلثي الاحتياطي البترولي العالمي، ما جعله بؤرة صراع دولي شرس، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات البترول في العالم كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي وهو ما جعل منظمة الأوبك من أهم الفاعلين في السوق البترولية العالمية وفي الاقتصاد الدولي.

توصلنا أيضا إلى أن أهمية الثروة البترولية لا تضاهيها أهمية، فهي ليست تلك الأهمية العادية بل لها أهمية استراتيجية وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة على حد سواء. وفي أخير بدراستنا لدور البترول في اقتصاديات بعض الدول النامية اتضح لنا أن نوع البترول من العوامل الأساسية في رسم سياسة نشاطات الصناعة البترولية، حيث انتماء البترول الفنزويلي والسعودي إلى النوع الثقيل والمتوسط جعلها تهتم بالصناعة البتروكيماوية وبناء مركبات ومصانع تكريره.

الفصل الثاني  
الاطار النظري  
والفكري لسعر  
الصرف.

**تمهيد:**

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام داخل البلد الواحد، أما في حالة المعاملات الاقتصادية مع الخارج فإن الوضع يختلف تماما، بحكم أن هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل ويطلق عليه سعر الصرف، حيث يكتسي هذا الأخير أهمية بالغة في اداء المبادلات الدولية الذي يلزمه اختلاف في عملات هاته البلدان هذا ما استوجب إيجاد علاقة تبادلية بين هذه العملات، وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق واتساع الرقعة الجغرافية وتلاشي الحدود السياسية في مجال الأنشطة التجارية، إذ تجلى دور سعر الصرف في اعتماده أداة ربط وتسوية المدفوعات في المكان الذي يتم بيع وشراء العملات المختلفة، وهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول.

من خلال هذا المنطلق سنقوم بإيضاح بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف من خلال التطرق إلى:

- مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
- النظريات المفسرة لسعر الصرف.
- سوق الصرف والعمليات التي تتم في هذا السوق والمتعاملون فيه.

**المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف.**

لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والانشطة التجارية الدولية بين مختلف الدول إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف، الذي يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والمستثمرين والمختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن كونه أداة تربط بين أسعار السلع في السوق المحلي وأسعرها في السوق الأجنبي.

**المطلب الأول: مفهوم الصرف**

تعتبر عملية الصرف (تبادل عملة مقابل عملة أخرى) عملية ضرورية عند كل عملية تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول نظرا لأن هذه الدول تستعمل عملات مختلفة. وفي هذا الاطار سنتناول في هذا المطلب كل من تعريف الصرف وأنواعه، ومختلف نظم الصرف

**الفرع الأول: تعريف الصرف**

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها. فكل دولة لها عملتها الخاصة، تستعمل في عمليات الدفع الداخلية. وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة بلد المصدر لتسدي السلع المستوردة. وتضطر بذلك للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية. وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.<sup>(1)</sup>

**الفرع الثاني: أنواع الصرف**

يوجد للصرف أنواع، ولكل منها خاصية تميزه عن الأخر.

**أولاً: الصرف نقدا**

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا. وفي الحقيقة فإن فترة الصرف تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد على عكس ما توحى به.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2005، ص95.

### ثانيا: الصرف لأجل

تعتبر عملية الصرف لأجل إذا تم تسليم واستلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعرا للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد.

ومن هنا نجد أن الفرق بين عمليتي الصرف نقدا ولأجل يتمثل في تاريخ التسليم والاستلام، حيث يتم بعد فترة بالنسبة للصرف لأجل ومحدد (48 ساعة) بالنسبة للصرف نقدا.

وتستعمل عملية الصرف لأجل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، ومهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق).

### الفرع الثالث: أنظمة الصرف.

يشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر أو معدل الصرف، في هذا السياق يوجد نظامين للصرف هما نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن.

#### أولاً: نظام الصرف الثابت

يعني سعر الصرف الثابت أن تقوم الدولة المعنية بتثبيت سعر صرف عملتها إزاء العملات الأخرى وذلك إما بربط سعر صرفها مع عملة دولة أخرى أو ربط سعر صرفها بسلة من العملات أو ربطها بالذهب. إن نظام الصرف الثابت لا يعني أن سعر الصرف يبقى ثابتاً عند مستوى معين، ولكنه يتأرجح ضمن مجال محدد سلفاً. ويمكن إجمالاً التمييز بين حالتين:

1. حالة سوق الصرف الحر: يتطلب احترام الالتزام باستقرار سعر الصرف ضمن المجال المحدد له تدخلا مباشرا للبنك المركزي في سوق الصرف للدفاع عن العملة بيعا أو شراء حسب الحالة.
2. حالة سوق الصرف غير الحر: إن احترام الالتزام باستقرار سعر تعادل العملة الوطنية لا يكون عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف بل يكون عن طريق التنظيم.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا: نظام الصرف المرن

يسمى أيضا نظام الصرف العائم، ففي نظام الصرف المرن يتحدد سعر العملة بشكل حر وفقا لتفاعل العرض والطلب في سوق الصرف، وبالتالي لا يوجد في مثل هذا النظام أي التزام مباشر من قبل البنك المركزي للتدخل بشكل مواصل في دعم سعر الصرف.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص202.

### المطلب الثاني: ماهية سعر الصرف.

إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تثير لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية، فلو أن الوسطاء الاقتصاديين لدولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف.

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتعريف سعر الصرف، حيث يمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية".<sup>(1)</sup>

ويعرف على أنه "عبارة عن العلاقة (المعدل) التي يتم على أساسها تبادل العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة".<sup>(2)</sup>

ويعرف سعر الصرف أيضا على أنه "ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى".<sup>(3)</sup>

وعليه يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر تبادل العملات بعضها ببعض.

وهناك طريقتين لتسعير العملات وهما:<sup>(4)</sup>

التسعير المباشر والتسعير غير المباشر، فالتسعير المباشر أو التسعيرة المؤكدة هي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية والقليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة منها بريطانيا في تسعيرها للجنيه الإسترليني.

أما التسعيرة غير مباشرة أو التسعيرة غير المؤكدة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة منها الجزائر.

<sup>1</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن الطبعة 2011، ص 15.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 215.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص 44.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق الذكر، ص 96.

الفرع الثاني: خصائص سعر الصرف

يتميز سعر الصرف بثلاث خصائص ندرجها كما يلي:<sup>(1)</sup>

1. المقاصة: هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون مع الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة. والمقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين، وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة، أي عدم تساوي ديون دولة وحقوقها قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفقا للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.
2. المضاربة: تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكم لسهولة وسرعة الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.
3. التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر وسيلة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادية، حيث يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها: الوظيفة القياسية، التوزيعية والوظيفة التطويرية.

أولا: الوظيفة القياسية

يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية.<sup>2</sup>

ثانيا: الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون اسعارها أقل

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، سنة 2012، ص 38 ص 39.

<sup>2</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى 2013 ص 26.



من الاسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الامريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الامريكية.

### ثالثا: الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم.<sup>(1)</sup> فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية، فإذا اردت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي، في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الامريكي إزاء الين الياباني.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته والتي نستكشفها من الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها، ومن بين هذه العوامل نجد:

#### أولا: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من جهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي يحدث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق الذكر، ص 27.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص 17.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر ص 19.

يمكن استنتاج أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

### ثانياً: تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث أن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس كذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد أو كساد تضخمي، فإن الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها قدرة تنافسية أكبر.<sup>(1)</sup>

فمثلاً عند انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد (نتيجة التضخم) ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.

خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع.<sup>(2)</sup>

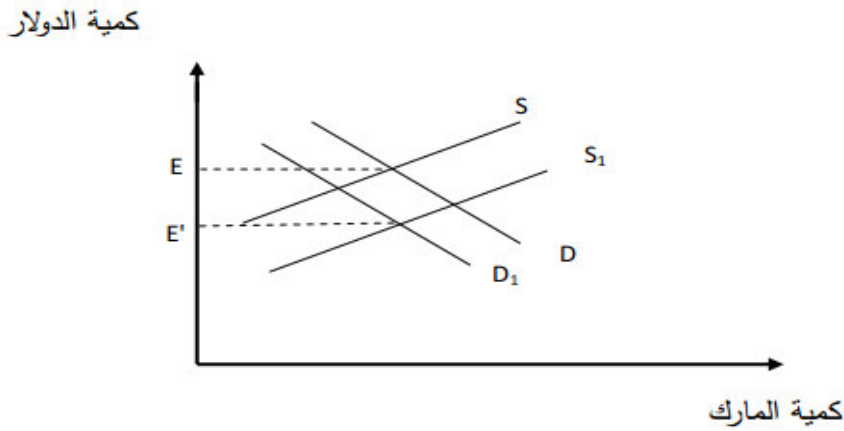
ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "D<sub>1</sub>" ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى "S<sub>1</sub>" وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E" كما هو موضح في الشكل التالي:

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص126.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص69.

الشكل (1,2): آثار التضخم على سعر الصرف.



المصدر: بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع-عمان  
2015 ص20.

وللحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة للتضخم يعمل على تقليل الاستيراد من طرف الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.<sup>1</sup>

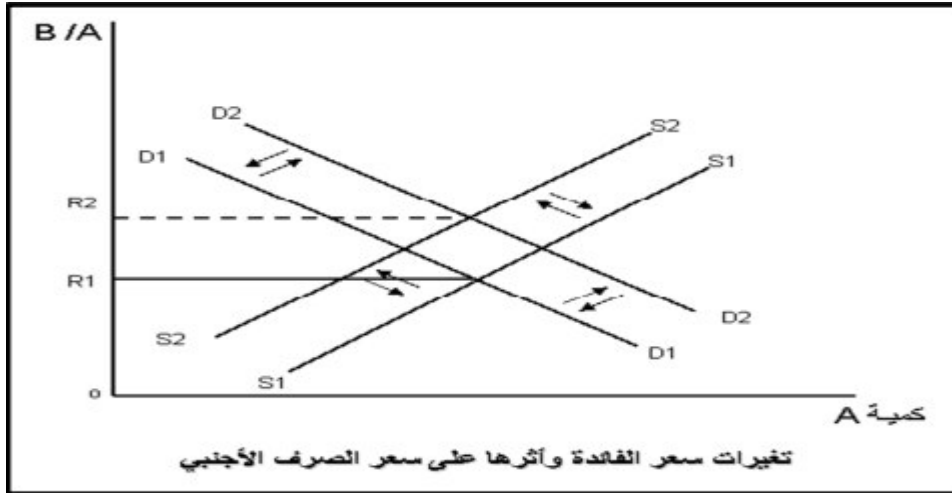
### ثالثاً: التغير في معدلات الفائدة الحقيقية

عند الحديث عن أسعار صرف العملات نجد أن هناك علاقة بين سعر العملة وسعر فائدتها ففي حين يعتبر ارتفاع سعر الفائدة سبباً لقوة العملة ويعتبر انخفاض الفائدة سبباً لضعفها ذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى. فعلى سبيل المثال لو كان هناك توازن اقتصادي بين دولتين فإن سعر الفائدة المرتفع في الدولة الأولى سيعمل على تدفق الما من الدولة الثانية، الأمر الذي يجعل هناك وضعاً غير متوازن بين الدولتين مما يدعو إلى عمل تعديل أسعار الفوائد القائمة بين الدولتين بحيث يرتفع سعر الفائدة في الدولة الثانية وينخفض سعر الفائدة في الدولة الأولى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص21.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 152.

الشكل (2,2): أثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف.



المصدر: زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، 2012، ص46.

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا. يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن  $D_1$  الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى "D" بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى "S"، فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعادلات المرتفعة نسبياً للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلباً على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة وتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

#### رابعاً: التدخلات الحكومية

يأتي أثر التدخل الحكومي على أسعار العملات من خلال سياسات الدولة وبخاصة فيما يتعلق بالسياستين المالية والنقدية<sup>(1)</sup>، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت إذ لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة هذه العملة التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي كما يسمح باستقرار

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص156.

العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

حاولت العديد من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد وتكوين سعر الصرف بالاستناد الى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وسعر الفائدة، لذلك سوف نحاول في هذا المطلب الاحاطة بأهم هذه النظريات والتفسيرات التي أتت بها.

#### المطلب الاول: النظريات النقدية.

تتمثل هذه النظريات في: نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، وأخيرا نظرية كمية النقود وسنتطرق لها فيما يلي.

#### الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تتطلق نظرية تعادل القوة الشرائية المنسوبة الى الاقتصادي السويدي كوستاف كاستل من حقيقة مفادها أن سعر الصرف في ظل نظم وطنية غير مستندة إلى الذهب يتوقف أساسا على القوة الشرائية لكل من العملات المحلية داخل بلدانها، أي تتحدد القيم الخارجية للعملات بمقادير التناسب فيما بين قيمها الداخلية.<sup>(1)</sup>

ترى هذه النظرية أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الاسعار النسبية في البلاد أطراف التبادل الدولي، فسعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما. ويتحقق هذا عند المستوى الذي يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين البلدين في السلع التي تتمتع فيها كل منها بميزات نسبية وفقا لنظرية النفقات النسبية.<sup>(2)</sup>

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:

**1- الصيغة المطلقة:** تقرر نظرية تعادل القوة الشرائية طبقا لهذه الصياغة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.<sup>(3)</sup>

فإذا اعتبرنا أن:

سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية P ومؤشر الأسعار الأجنبية P1 فإنه التعبير عن الصورة المطلقة

$$E=P/P1$$

للنظرية بالمعادلة التالية:

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن الطبعة الاولى ص123.

<sup>2</sup> سامى عفيفى حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص193.

<sup>3</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة-القاهرة، الطبعة الأولى 2006، ص22.

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة السابقة تكون كالآتي:

$$P = Ex * P1$$

2- الصيغة النسبية: تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي: (1)

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف \* سعر الصرف القديم

علما أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي

يمكن التعبير أيضا عنه بالعلاقة التالية:

$$X_1 / X_0 = P_{E1} / P_{E0} / P_{D1} / P_{D0}$$

حيث:  $X_1$  ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1.

$X_0$  ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0.

$P_{E1}$  الأسعار الأجنبية في الفترة 1.

$P_{E0}$  الأسعار الأجنبية في الفترة 0.

$P_{D1}$  الأسعار المحلية في الفترة 1.

$P_{D0}$ : الأسعار المحلية في الفترة 0.

بالرغم من أنه يوجد الكثير من الاقتصاديين الذين يؤيدون رأي البروفيسور كاسل في اعتبار تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية قد وجه إليها العديد من الانتقادات التي يمكن عرضها فيما يلي: (2)

• يقوم تحليل نظرية القوة الشرائية على تطور ميزان المعاملات الجارية وبالتحديد الميزان التجاري.

<sup>1</sup> جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 29.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص 158 ص 159.

- تهمل النظرية امكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسية للتعامل بين عدة دول خارج بلدها الأصلي وهو حال الدولار الأمريكي اليوم وبالتالي فإن تحديد قيمة العملة يمكن أن يكون ليس له علاقة بمعدلات التضخم.
  - الأرقام القياسية المستخدمة لاحتساب التغير في مستويات التضخم تختلف مكوناتها من بلد لآخر مما يؤثر على عملية احتساب التغير في مستويات الأسعار، وعدم تحديد هذه النظرية لأي من هذه الأرقام بالذات عند قياس سعر الصرف، وإذا ما افترضنا وجود رقم قياسي واحد فإن النتيجة تتأثر بحركات رأس المال خلال فترات زمنية مقدرة بعشرات السنين.
  - كما يؤخذ على هذه النظرية في صورتها النسبية أنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عملتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر الصرف معين يتخذ أساسا للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه.
  - تفترض النظرية أن سعر الصرف لا يؤثر على القدرة الشرائية المحلية بل يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية، مع أن تجارب الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمي الأولى أثبتت أن سعر الصرف يحدث أولا ثم يتبعه تغير الأسعار المحلية أو تغير القوة الشرائية في الداخل.
- إن وجود هذه الانتقادات لا يعني أن هذه النظرية عديمة الجدوى فمن الناحية العلمية تعتبر فكرة القوة الشرائية من العوامل التي يمكن الاسترشاد بها خصوصا بعد حدوث اضطرابات نقدية دولية في معرفة ما إذا كان سعر الصرف السائد يقوّم العملة المحلية في السوق الخارجي تقويما فعالا بالارتفاع أو الانخفاض بالنظر إلى نسب التغير التي تحدث في مستوى الأسعار الداخلية والخارجية.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

قام بصياغة هذه النظرية كينز عام 1923، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الاموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرت سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.<sup>(2)</sup>

بحسب هذه النظرية فإن المستثمر الذي سيوظف أمواله بالخارج في الدولة التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفع بالنسبة لدولته لن يحصل على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي يحصل عليه في دولته لأن الاختلاف في العائد يجب أن يعوض من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الأجل للعملة.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص172.

<sup>2</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر، ص32.



- تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات تتمثل فيما يلي: (2)
- تعتبر الاصول المالية المحلية الأجنبية متكافئة في المخاطرة وأجل الاستحقاق.
  - لا توجد رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تكاليف المعاملات.
  - إن سعر الصرف الحالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة.
  - أن سعر الصرف الآجل هو الذي يتغير نتيجة تدفق رؤوس الأموال وليس السعر الحالي.
  - يتساوى معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبي، مع الفرق بين أسعار الصرف الحالية والآجلة ولذلك فإن مكاسب أو خسائر رؤوس الاموال الناتجة عن التبادل التجاري تمثل بنسبة مئوية من سعر الصرف الحالي.
  - من الممكن أن يؤدي تغير سعر الصرف الآجل بالنسبة إلى سعر الصرف الحالي إلى خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل التجاري، مصاحبة لهامش تغطية المراجعة الذي يكون سالبا في هذه الحالة مما يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال رغم الميزة التي تتمتع بها الدولة، فيما يتعلق بسعر الفائدة في أسواق النقد.

### الفرع الثالث: نظرية كمية النقود.

أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقاله الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الاسعار والناتج). إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وفي ذلك يقول فريدمان أنه ليس هناك من حالة حصل فيها تغير اساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوي الاسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الاسعار هو وجود عاملين هما:

1. تغيرات الانتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الانتاج فإن الاسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليه لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.
  2. تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على: (3)
- أ. مستوي الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنطي وآخرون، مرجع سابق الذكر ، ص172.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص174.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق الذكر، ص61 ص62.

ب. تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من اشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.

### المطلب الثاني: نظرية الارصدة.

ترى هذه النظرية أن سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها<sup>(1)</sup> فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا بمعني رصيذا سالبا، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا.<sup>(2)</sup> أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات في حالة توازن ما يعني حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي الى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية، وقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الثانية من بينهم DIEHL فسعر المارك الألماني لم يتأثر على الرغم من زيادة كمية النقود وسرعة دورانها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب أن الميزان الحسابي كان متوازنا أي عدم وجود رصيد دائن أو مدين يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.<sup>(3)</sup>

نستخلص من هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيه تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز.

### المطلب الثالث: النظرية الانتاجية والفعاعات المضاربة.

إضافة إلى كل من نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل الفائدة ونظرية الأرصدة التي تهتم بميزان المدفوعات، هناك النظرية الانتاجية ونظرية الفعاعات المضاربة التي لا تقل أهمية عن سابقتها وهو ما سوف نتناوله من خلال عرضنا للنظريتين.

#### الفرع الأول: النظرية الانتاجية.

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الانتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الانتاجي الاثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

<sup>1</sup> لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص129.

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق الذكر، ص57 ص58.

<sup>3</sup> موري سمية، مرجع سابق الذكر، ص33.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الانتاجية، ويؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الاموال الاجنبية وارتفاع تكاليف الانتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى انتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود. ففي حالة انخفاض مستوى الانتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ينشأ عن ذلك ارتفاع الاسعار المحلية بسبب انخفاض الانتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924، ويحدث هذا الان في معظم الدول النامية، أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: نظرية فقاعات المضاربة.

أدت الازمة المالية في بداية الثمانينات إلى احداث تحول في بعض المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وبرزت مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين. تقوم هذه النظرية على فكرة امكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الاصول المالية) الملاحظة في السوق وقيمة التوازن المتعلقة بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، سعر الفائدة... ) وهذا الفرق يطلق عليه اسم فقاعة المضاربة.

ويمكن أن نصيغه رياضيا كالتالي:  $S = S^{EQ} + B$

حيث:  $S$  = سعر الصرف في السوق،  $S^{EQ}$  = سعر الصرف التوازني،  $B$  = فقاع المضاربة

إن ألية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف حيث إن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق الذكر، ص58، ص59.

<sup>2</sup> أمين صيد، مرجع سابق الذكر، ص49ص50.

### المبحث الثالث: سوق الصرف

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي والعرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف أين تتم هذه المعاملات.

#### المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

يعرف سوق الصرف بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس محدود بمكان معين وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في أماكن خاصة بهم.<sup>(1)</sup>

كما يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه: الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.<sup>(2)</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سوق الصرف يتميز بما يلي:

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة
- هو سوق لا إطار مادي له.
- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي.
- يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيه.

#### المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف

يتعدد المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتعدد عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية وهؤلاء المتعاملون هم:

##### أولاً: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والادارات العامة واعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق الذكر، ص122.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص163.

للوحدات الاقتصادية<sup>(1)</sup>، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع وشراء العملات، إقراض العملات وعمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية.

وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق، ويتوفرون على أجهزة إعلام ألي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية العالمية. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم، ومن هنا يتجلى بوضوح الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف.<sup>(2)</sup>

### ثانيا: البنوك المركزية

تعتبر البنوك المركزية من العملاء المهمين في سوق العملات الأجنبية، فبالإضافة إلى تعاملها مع السوق (مشتريّة أو بائعة للعملات الأجنبية كجزء من عمليات إدارة احتياطات الدولة) فإنها قد تجسد نفسها إما مشتريّة أو بائعة للعملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر صرف عملتها الوطنية.<sup>(3)</sup> ولتعمل في شكل مستمر، ولتجنب التأثير على عرض النقود يقوم البنك المركزي بما يدعى "التدخل المعقم".

ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:<sup>(4)</sup>

1. قناة تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

2. قناة التوقعات: بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

### ثالثا: سماسة الصرف

السماسة هم الأشخاص الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات الأجنبية والاوراق المالية<sup>(5)</sup>، حيث يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة والمشتريّة لهذه العملات.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق الذكر، ص33.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص45.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص123.

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص47.

<sup>5</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق الذكر، ص34.

تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا ونيويورك ولندن فجزء كبير من العمليات يقوم بها الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافئون عن طريق عمولة سمسرة.<sup>(1)</sup>

**رابعا: المؤسسات المالية الأخرى**

وهي عبارة عن مؤسسات غير بنكية ذات دور بالغ الأهمية في سوق الصرف نتيجة لنشاطها المتزايد في الأسواق، وتتمثل أساسا في صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد، شركات التأمين، الشركات العالمية... الخ. فمنذ بداية عقد التسعينات، أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية إلى جانب الفروع المذكورة.

### المطلب الثالث: العمليات التي تتم في سوق الصرف

تتنوع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيامها والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أصلا، وأخرى خلقتها الأسواق نفسها واكتشفها المتعاملون أثناء بحثهم عن فرص الربح، كما توجد عمليات هدفها الاستفادة من التناقضات الموجودة في الأسواق، وعليه من أهم عمليات الصرف الأجنبي:

#### أولا: عمليات الصرف الفورية والآجلة.

تشكل عمليات الصرف الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية ويتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرامها.

وتتضمن عمليات الصرف الآجلة عقد صفقات لاستبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف آجل يتفق عليه بين الطرفين وسعر الصرف الآجل للعملة هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة، وقد تنامت أهمية عمليات الصرف الآجل في سوق الصرف الأجنبي لتجنب تقلبات أسعار صرف العملات.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> ابن قنور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة) معهد سعيدة 2015 ص 22.

<sup>2</sup> موري سمية، تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مرجع سابق الذكر، ص 22.

### ثانيا: مستقبلات وخيارات العملة الأجنبية

مستقبلات العملة الأجنبية عبارة عن أدوات مالية تلزم حائزها في تاريخ معين للتسوية في المستقبل بأن يقوم بشراء (إذا كانت الفترة طويلة)، أو البيع (إذا كانت الفترة قصيرة) مقدار محدد من عملة أجنبية. وعادة ما يقوم المتعاملون بغلق أوضاعهم المكشوفة قبل حلول تاريخ التسوية، وذلك عن طريق إيجاد وضع تعويضي.<sup>(1)</sup>

خيار العملات عبارة عن عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة، تحدد عادة بثلاثة أشهر، وعقود الخيار هي عمليات آجلة أو مستقبلية وأهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في اختيار بين إتمام العملية أو التخلي عنها مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما.<sup>(2)</sup>

### ثالثا: المضاربة.

تعد المضاربة إحدى أهم العمليات التي تتم في سوق الصرف<sup>(3)</sup>، حيث يهدف المضاربون إلى تحقيق أرباحا استنادا إلى تنبؤات وتغيرات في أسعار الصرف للعملات المختلفة في المستقبل، وبذلك فإن أكثر العمليات التي تعبر عن مبدأ المخاطرة وعدم الدقة ومصداقية التوقعات المرتقبة من طرف المضاربين تجعل هؤلاء يتحملون خسارة ناتجة عن الفرق بين السعريين، السعر المستقبلي والسعر الحاضر للصرف.

وتتميز المضاربة عن المراجعة في أن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر صرف العملة في سوق واحدة لفترات زمنية مختلفة بينما المراجعة تهتم بالاستفادة من التباين في سعر صرف العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة.

فعمليات المضاربة هي الأكثر انتشارا في سوق الصرف، إذ يمثل نشاط المضاربة إلى جانب المراجعة 95% من الحجم السنوي لمبادلات الصرف التي تتم عبر العالم، ومنه فإن المضاربة تساهم بقسط كبير في سيولة السوق.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 57.

<sup>2</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015 ص 71.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

<sup>4</sup> بن قدور علي، مرجع سابق الذكر، ص 29 ص 30.

رابعاً: التغطية

تعتبر التغطية دافعا رئيسيا في ظهور أسواق الصرف لأجل حيث تستعمل هذه الأخيرة في تغطية مخاطر الصرف الناجمة عن العملات الدولية للمؤسسات التي تكون فيها التسوية المالية (الدفع في حالة الاستيراد والتحصيل في حالة التصدير) متأخرة، أي تحدث بعد فترة معينة.<sup>(1)</sup>

حيث تقدم أسواق الصرف الآجل وسيلة للحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر العاجل، فنجد أن كثيرا من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات أو تحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية، لذلك يتعرض المتعاملون إلى خطر تغير السعر العاجل إذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق جارية صافية أو التزامات جارية صافية بعملة أجنبية، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقع.<sup>(2)</sup>

خامساً: المراجعة

يقصد بعمليات المراجعة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.<sup>(3)</sup> وعلى هذا الأساس إذا كان سعر الأورو في فرانكفورت مقارنة بالدولار هو 1 أورو = 1,35 دولار، بينما سعره في نيويورك هو 1 أورو = 1,39 دولار فإن المراجح يقوم بشراء الأورو (بيع الدولار) في فرانكفورت وبيع الأورو (شراء الدولار) في نيويورك حيث يحقق ربحا قدره 0,004 سانت عن كل تبادل أورو واحد.<sup>(4)</sup>

عادة فإن المراجح لا يتحمل أية مخاطرة لأنه لا يتخذ لنفسه مركزا مفتوحا (كالمضارب الذي يتخذ لنفسه دائما مركزا مفتوحا) حيث يحقق ربحه في عمليات شراء وبيع آنية.<sup>(5)</sup>

وبدراستنا لسوق الصرف نكون قد ألقينا لمحة بسيطة على المكان الذي يتحدد فيه سعر الصرف والعمليات التي تتم في هذا السوق، والجدير بالذكر أن الهدف الأساسي لكل سوق هو تحقيق التوازن فيه من خلال توازن المتغيرات التي تحدده.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 222.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سابق الذكر، مرجع سابق الذكر، ص 122.

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر ص 177.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 223.

<sup>5</sup> عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق الذكر، ص 39.



## خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها أداة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي وسيلة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبأليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب زيادة رؤوس الأموال.

ونظراً للتحديث الذي يطرأ على الاقتصاد العالمي والجانب المالي فقد تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة.

الختامة

### الخاتمة

إن الاقتصاد الجزائري صغير مفتوح على العالم الخارجي بصادرات بترولية مقدرة بحوالي 98% فلقد أصبح مرتبط بأسعار البترول وأسعار صرف العملات الأجنبية الدولار والأورو تجاه الدينار الجزائري، ولكن سعر البترول لا يتميز بالاستقرار في السوق العالمية لتعرضه للعديد من الصدمات العنيفة، حيث أن سعره في الثمانينات كان منخفض ليعود للارتفاع في بداية التسعينات ويرتفع لمستويات قياسية في مطلع سنة 2014 ليعود للانخفاض من جديد في نهاية سنة 2014 إلى يومنا هذا، حيث أنه سجل انخفاض إلى أدنى مستوى (أقل من 30 دولار للبرميل)، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات البترول نلاحظ أنه مر بأزمات مالية في حالة انخفاضه وزادت المديونية، ولكن بارتفاع أسعار البترول انتعش الاقتصاد الجزائري مسجلا تحسن في المؤشرات الاقتصادية وانخفاض نسبة المديونية.

**نتائج الدراسة:** إن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ يحدد سعر البترول وفقا للطلب والعرض في السوق العالمية بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل الكوارث الطبيعية.
- ✓ ارتفاع سعر البترول يحقق فوائد اقتصادية معتبرة خصوصا للدول التي تعتمد بنسبة عالية في صادراتها على عائدات البترول والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة للريع البترولي.
- ✓ هناك تأثير لتقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية ومن بينها سعر الصرف.
- ✓ تبين نتائج الدراية القياسية وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر البترول وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، واختبار العلاقة السببية أظهرت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر البترول على المدى القصير.

**التوصيات:** من بين أهم التوصيات التي توصي إليها هذه الدراسة:

- ✓ إن الزيادة في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية لسعر الصرف على المدى القصير ولكن على المدى البعيد يؤدي إلى آثار سلبية لذلك يجب وضع سياسة كلية بعيدة المدى، والتحرك إلى مصادر الطاقة البديلة.
- ✓ تبني استراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وترشيد الثروة البترولية.

## الخاتمة العامة

---

✓ التوجه إلى القطاعات البديلة مثل الزراعة والسياحة والتنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري من أجل تفادي صدمات هذا الأخير.

# قائمة المراجع

الكتب:

1. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية بيروت، الطبعة الأولى 2013.
2. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني-بيروت، الطبعة الأولى 2009.
3. بيوار خنسي، البتروال أهميته مخاطره وتحدياته، دار تاراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية-بيروت 2006.
5. سامى عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة 2000.
6. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر 2013.
7. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع-الأردن، الطبعة العربية 2011.
8. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الثامنة 2015.
9. شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية 2015.
10. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2005.
11. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
12. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2005.
13. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الأولى 2011.

14. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الطبعة العربية 2015.
15. عبد القادر سيد أحمد، الأويك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
16. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2010.
17. نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى 2006.
18. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الأولى 2007.
19. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر (بيروت-لبنان)، الطبعة الأولى 2011.

#### المذكرات:

20. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، سنة 2012.
21. بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد السعيدة، سنة 2015.
22. جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2013.
23. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان لتجاري وسبل علاجها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.
24. زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، سنة 2012.
25. زايد حسيبة، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015.

26. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن، الطبعة 2011.
27. شرقق سمير، نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011.
28. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة تلمسان، سنة 2012.
29. عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات والنفط والغاز الطبيعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.
30. عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، سنة 2008.
31. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف سنة 2009.
32. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، سنة 2010.
33. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة تلمسان سنة 2014.
34. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة سنة 2013.

#### مواقع الانترنت:

35. <http://ar.wikipedia.org>

36. [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com)

#### المجلات والملتقيات:

37. بربيري محمد أمين، ميررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 4-2010.





الملاحق

ملحق رقم (1): جذور الوحدة

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.5770	-1.382271	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.679322	1% level Test critical values:
	-2.967767	5% level
	-2.622989	10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PRIX\_DE\_PETROLES)

Method: Least Squares

Date: 05/11/16 Time: 16:14

Sample (adjusted): 1987 2015

Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1782	-1.382271	0.085821	-0.118628	PRIX_DE_PETROLES(-1)
0.1770	1.386129	4.560933	6.322042	C

1.343793	Mean dependent var	0.066089	R-squared
15.31321	S.D. dependent var	0.031500	Adjusted R-squared
8.329774	Akaike info criterion	15.07010	S.E. of regression
8.424070	Schwarz criterion	6131.911	Sum squared resid
8.359306	Hannan-Quinn criter.	-118.7817	Log likelihood
1.812099	Durbin-Watson stat	1.910673	F-statistic
		0.178217	Prob(F-statistic)

الملحق رقم (2): جذور الوحدة من الدرجة الثانية

Null Hypothesis: D(LOG\_PRIX\_DE\_PETROLE,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-8.248436	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.699871	1% level Test critical values:
	-2.976263	5% level
	-2.627420	10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOG\_PRIX\_DE\_PETROLE,3)

Method: Least Squares

Date: 05/11/16 Time: 16:32

Sample (adjusted): 1989 2015

Included observations: 27 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.248436	0.178335	-1.470987	D(LOG_PRIX_DE_PETROLE(-1),2)
0.7354	-0.341697	0.027916	-0.009539	C
-0.000945	Mean dependent var	0.731289	R-squared	
0.274199	S.D. dependent var	0.720540	Adjusted R-squared	
-0.953632	Akaike info criterion	0.144953	S.E. of regression	
-0.857644	Schwarz criterion	0.525282	Sum squared resid	
-0.925090	Hannan-Quinn criter.	14.87404	Log likelihood	
2.096074	Durbin-Watson stat	68.03670	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

الملحق رقم (3): جذور الوحدة من الدرجة الثانية

0.0000	-7.081247	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_TAUX\_DE\_CHANGE,3)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/11/16 Time: 16:34  
 Sample (adjusted): 1990 2015  
 Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.081247	0.307617	-2.178310	D(LOG_TAUX_DE_CHANGE(-1),2)
0.0071	2.957321	0.182270	0.539032	D(LOG_TAUX_DE_CHANGE(-1),3)
0.9342	-0.083468	0.013696	-0.001143	C
0.003897	Mean dependent var		0.773946	R-squared
0.140767	S.D. dependent var		0.754289	Adjusted R-squared
-2.378858	Akaike info criterion		0.069777	S.E. of regression
-2.233693	Schwarz criterion		0.111983	Sum squared resid
-2.337056	Hannan-Quinn criter.		33.92516	Log likelihood
1.929180	Durbin-Watson stat		39.37269	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

ملحق (4): سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests  
 Date: 05/11/16 Time: 16:46  
 Sample: 1986 2015  
 Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4958	0.72349	28	LOG_TAUX_DE_CHANGE does not Granger Cause LOG_PRIX_DE_PETROLE
0.9299	0.07294		LOG_PRIX_DE_PETROLE does not Granger Cause LOG_TAUX_DE_CHANGE

الملحق رقم (5): جذور الوحدة لاسعار البترول عند المستوى الأول

Null Hypothesis: D(LOG\_PRIX\_DE\_PETROLE) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic
0.0004	-4.939914
	-3.689194
	-2.971853
	-2.625121

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_PRIX\_DE\_PETROLE,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/17/16 Time: 14:24  
 Sample (adjusted): 1988 2015  
 Included observations: 28 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.939914	0.221741	-1.095381	D(LOG_PRIX_DE_PETROLE(-1))
0.4073	0.842273	0.023498	0.019792	C
-0.014138	Mean dependent var		0.484155	R-squared
0.162468	S.D. dependent var		0.464315	Adjusted R-squared
-1.352135	Akaike info criterion		0.118911	S.E. of regression
-1.256978	Schwarz criterion		0.367635	Sum squared resid
-1.323045	Hannan-Quinn criter.		20.92989	Log likelihood
1.686303	Durbin-Watson stat		24.40275	F-statistic
			0.000039	Prob(F-statistic)

الملحق رقم (6): جذور الوحدة لأسعار الصرف عند المستوى.

Null Hypothesis: LOG\_TAUX\_DE\_CHANGE has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic	
0.0338	-3.149917	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.679322	1% level Test critical values:
	-2.967767	5% level
	-2.622989	10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_TAUX\_DE\_CHANGE)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/17/16 Time: 14:26  
 Sample (adjusted): 1987 2015  
 Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0040	-3.149917	0.028887	-0.090993	LOG_TAUX_DE_CHANGE(-1)
0.0004	4.041822	0.047627	0.192499	C
0.047121	Mean dependent var		0.268728	R-squared
0.072700	S.D. dependent var		0.241644	Adjusted R-squared
-2.615069	Akaike info criterion		0.063310	S.E. of regression
-2.520773	Schwarz criterion		0.108221	Sum squared resid
-2.585537	Hannan-Quinn criter.		39.91850	Log likelihood
1.626821	Durbin-Watson stat		9.921976	F-statistic
			0.003966	Prob(F-statistic)